وزارة الاستثمار
MINISTRY OF INVESTMENT

المشاريع المعلنة والمستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية خلال النصف الأول من عام 2025

	حجم الاستثمار الكلي المتوقع*	حجم العمالة المتوقعة	عدد المشاريع
خارج المناطق التنموية	545.9	9,772	266
داخل المناطق التنموية	50.9	1336	29
المجموع الكلي– النصف الأول 2025	596.8	11,108	295

*مليون دينار أردني

- بلغ حجم الاستثمارات المتوقعة المستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية خلال النصف الأول لعام 2025 ما يقارب (596.8) مليون دينار.
- وصل عدد المشاريع المستفيدة إلى (295) مشروعاً، مع فرص عمل متوقعة بما يقارب (11,108) فرصة عمل.
- شكلت حجم الاستثمارات خارج المناطق التنموية (545.9) مليون دينار، ما يعادل حوالي (91.5%) من إجمالي الاستثمارات الكلية المتوقعة.
- كما بلغ حجم الاستثمارات داخل المناطق التنموية (50.9) مليون دينار، ما يشكل نحو (8.5%) من إجمالي الاستثمارات الكلية المتوقعة، منها (18) مشروع حاصل على إعفاء، و(11) مشروع جديد تم تسجيله ولم يحصل على إعفاء حتى نهاية النصف الأول 2025.

وزارة الاستثمار
MINISTRY OF INVESTMENT

توزيع الاستثمارات المعلنة والمستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية – النصف الأول من عام 2025

القطاع	حجم الاستثمار الكلي المتوقع*	حجم العمالة المتوقع	عدد المشاريع
السياحة	220.1	852	37
الصناعة	203.4	6,270	126
النقل	64.4	368	12
الإنتاج الفني	23.7	7	1
الخدمات	21.0	1,480	24
التجارة	20.4	151	7
الزراعة	18.6	114	10
الرعاية الصحية	13.2	1,336	6
تكنولوجيا المعلومات	10.0	484	71
المستشفيات والمراكز الطبية	2.0	46	1
المجموع	**596.8**	**11,108**	**295**

*مليون دينار أردني

- خلال النصف الأول من عام 2025، شهد قانون البيئة الاستثمارية تدفقًا قويًا للاستثمارات في عدة قطاعات استراتيجية، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات المتوقع حوالي (596.8) مليون دينار، مع توفير فرص بما يقارب (11,108) فرصة عمل.
- وتتصدر قطاعات السياحة والصناعة قائمة الاستثمارات، حيث يستحوذ قطاع السياحة على استثمارات تقارب (220.1) مليون دينار، مما يعكس النمو المتسارع في القطاع السياحي والفرص الواعدة فيه، يليه قطاع الصناعة بحجم استثمارات متوقع يصل إلى (203.4) مليون دينار، ما يؤكد دور الصناعة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وفرص التوظيف.
- كما يبرز قطاع النقل بمشاريع استثمارية تصل إلى (64.4) مليون دينار، ويعكس هذا الأداء الاستثماري نتائج جهود وزارة الاستثمار في تفعيل قانون البيئة الاستثمارية، وجذب الاستثمارات نحو قطاعات استراتيجية ذات أولوية مثل السياحة والصناعة والنقل، بما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل مستدامة.

توزيع الاستثمارات المعلنة والمستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية حسب محافظات المملكة – النصف الأول من عام 2025

المحافظة	حجم الاستثمار الكلي المتوقع*	حجم العمالة المتوقع	عدد المشاريع
عمان	428.7	8,479	224
الزرقاء	74.3	765	15
عجلون	42.5	-	1
البلقاء	16.4	255	12
المفرق	16.3	230	9
اربد	13.1	646	21
جرش	2.7	602	5
الكرك	1.1	-	3
مأدبا	0.8	11	1
معان	0.6	120	2
الطفيلة	0.2	-	1
العقبة	0.1	-	1
المجموع الكلي	**596.8**	**11,108**	**295**

* مليون دينار أردني

- يوضح الجدول التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية خلال النصف الأول من عام 2025، حيث تصدرت العاصمة عمّان الاستثمارات من حيث حجم الاستثمار الكلي الذي تجاوز (428) مليون دينار، وكذلك من حيث عدد المشاريع (224 مشروعًا) وحجم العمالة (8,479) فرصة عمل متوقعة، كما سجلت محافظات الزرقاء، إربد، والبلقاء نشاطًا ملحوظًا في عدد المشاريع وحجم العمالة. أما محافظة عجلون، فرغم تسجيلها مشروعًا واحدًا فقط، إلا أن حجمه الاستثماري المتوقع بلغ حوالي (42.5) مليون دينار، ما يشير إلى توزع استثمارات نوعية في محافظات المملكة.

توزيع الاستثمارات الجديدة ومشاريع التوسع/ التطوير المعلنة والمستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية – النصف الأول لعام 2025

نوع الاستثمار	حجم الاستثمار الكلي المتوقع*	حجم العمالة المتوقعة	عدد المشاريع
جديد	403.5	2,436	192
توسع/ تطوير	193.3	8,672	103
المجموع الكلي	**596.8**	**11,108**	**295**

* مليون دينار أردني

- بلغ حجم الاستثمارات الجديدة المستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية خلال النصف الأول من عام 2025 حوالي (403.5) مليون دينار، ممثلةً نحو 68% من إجمالي حجم الاستثمارات، وذلك من خلال 192 مشروعاً وتوفر فرص عمل متوقعة تقارب (2,436) فرصة عمل.
- أما حجم الاستثمارات في مشاريع التوسع والتطوير فقد بلغ نحو (193.3) مليون دينار، ما يعادل 32% من حجم الاستثمارات الكلي، مع (103) مشروع ستوفّر فرص عمل متوقعة تصل إلى (8,672) فرصة عمل.